الأمم المتحدة A/CN.105/PV.396

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

الجلسة ٣٩٦
الاربعاء، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
فيينا

الرئيس:	السيد هوهنفلنر	(النمسا)
ثـــم:	السيد فورنا (نائب الرئيس)	(رومانيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فورنا (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الحضور لغير أعضاء اللجنة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء اللجنة بأنني تلقيت مذكرة شفوية من المملكة العربية السعودية تطلب فيها الإذن بحضور الدورة الحالية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بوصفها مراقبة. وعليه، أقترح أن ندعو ذلك الوفد وفقا للممارسة المتبعة، لحضور الدورة الحالية، ومخاطبة اللجنة على النحو الواجب.

وهذا، بالطبع، لا يمس بأية طلبات أخرى من هذا القبيـــل، ولا ينطوي على أي قرار من اللجنة يتعلق بالمركـــز. إنهـــا مجـــرد مجاملة اعتدنا تقديمها للوفود.

فإن لم يكن هناك اعتراض، سنمضي بإجراءاتنا وفقا لذلك.

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن وفودا عديدة مازالت ترغب في أخذ الكلمة في إطار التبادل العام للآراء، أعتزم مواصلة المناقشة العامة واختتامها في جلسة عصر اليوم، وبعد استكمال المناقشة العامة سنبدأ على الفور نظرنا في بند جدول الأعمال المعنون "السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية"، وإذا سمح الوقت سنبدأ أيضا بالنظر في البند ٥ "تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين"، والبند ٧ "تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية". وأخذا بالممارسة التي اتبعتها اللجنة في

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخـــرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالهـــا بتوقيع أحد أعضـــاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C 178, United Nations, New York, N.Y. 10017, USA وستصدر التصويبات بعهد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الماضي سننظر في هذين البندين معا. وأحث الوفود التي ترغب في التكلم بشأن هذه البنود أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن.

التبادل العام للآراء (تابع)

السيد بوريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بما أن هذا هو أول بيان يدلي به وفد الأرجنتين في هذه الدورة، أود أن أنضم الى المتكلمين السابقين في الإعراب عن ارتياحنا لرؤية السيد هوهنفلنر مرة أخرى يترأس لجنتنا، وهذه المرة في مدينة فيينا الرائعة التي تواصل إظهار حفاوتها ومودتها التقليديتين.

أود أيضا أن أشكر الرئيس على بيانه الاستهلالي الواضح الذي ذكرنا بالتقدم المحرز في العام الماضي، وكذلك بالمواضيع المختلفة التي سنتباحثها في الدورة الحالية. وإننا لعلى يقين بأن خبرته المشهود لها في قيادة هذه اللجنة ستتيح لنا مواصلة مساعينا المثمرة في هذا المحفل.

يود وفد بلادي أيضا أن يشكر السيد جاسنتوليانا على بيانه، وأن يشكر أعضاء مكتب شؤون الفضاء الخارجي على الجهود التي بذلوها في تنظيم دورتنا.

كما قال الوفد الأرجنتيني خلال الدورة الأخيرة للجنة الفرعية العلمية والتقنية، إن بلادي تمر في الوقت الراهن بعملية إعادة تنظيم بنيتها الفضائية ابتغاء جعلها متسقة مع الظروف الدولية الجديدة ومع الظروف الوطنية على حد سواء، وملائمة للطبيعة المدنية للبرنامج الفضائي وبنيته القانونية والسياسية.

وإدراكا منا لأهمية علوم وتكنولوجيا الفضاء في العالم المعاصر، قررنا اتخاذ نهج جديد في أنشطتنا الفضائية، مولين أولوية لعلاقة أفضل بين مصالحنا الوطنية، ومواردنا المتاحة وجهودنا لنكفل التعاون الدولي مع بلدان أخرى. ونحن قائمون بوضع الطرق والوسائل الضرورية لاتقان وضع واعتماد خطة فضائية جديدة تتعامل مع هذه الجوانب جميعا.

وبهذا الروح، شكلنا لجنة جديدة للأنشطة الفضائية الوطنية تخضع تماما للحكومة الوطنية ولها طبيعة مدنية خالصة تكفل استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وحدها.

والخطة الأرجنتينية الوطنية الجديدة تركز على التطبيقات الاقتصادية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء بما يعود بالنفع على مجتمعنا. وهي ليست قائمة على اعتبارات أمنية تخضع المصالح الوطنية للاعتبارات العسكرية.

وفي هذا الصدد، لا تزال وزارة الدفاع والقوات المسلحة في بلادنا تقدمان دعما كاملا للطبيعة المدنية للبرنامج الفضائي الأرجنتيني. وفي هذا السياق، نقوم بتحليل بدائل لإعادة تطوير منشآت "فالدا ديل كارمن" التي تخضع لدراسة يمكن أن تسفر عن إنشاء مركز للأنشطة الفضائية في بلدنا.

طوال العام الماضي، واصلت الجمهورية الأرجنتينية برامجها ومشاريعها الفضائية، كافلة إعطاء أولوية موضوعية لتلك البرامج لتجعلها متسقة مع الظروف الراهنة للبلاد.

إن المنجزات الكبرى خلال هذه الفترة، نتيجة لتطبيق سياسات وطنية جديدة، تتركز على تطوير وبناء تابع البحوث العلمية "ساك - باء" وهو مشروع يضطلع به بالاشتراك مع الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء "ناسا" الأمريكية، وبالتعاون مع البرازيل وإيطاليا، كما يطرح لتقديم عطاءات العمل بشأن منظومة الاتصالات الخاصة بالتابع الاصطناعي "ناهويل"، التي يجري تطويرها وتحقيقها دون أي تمويل من الدولة.

اتخذت الحكومة الأرجنتينية أيضا قرارا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بوضع برنامج لتطوير وبناء وإطلاق سلسلة من التوابع الصغيرة الى المدار، أولها معروف باسم "ساك - جيم" سيبنى بالتعاون مع "ناسا" وسيصمم لمراقبة سطح الأرض. وسيوضع هذا التابع في المدار القطبي وسيحتوي على آلة تصوير ذات قدرة تحليلة متوسطة بنيت في الأرجنتين بالتعاون مع ألمانيا. ومن المقرر إطلاقه في عام ١٩٩٨.

ولما كانت الأنشطة الفضائية ذات صفة دولية بالفعل، فإن التعاون الدولي في هذا المجال ضروري وحيوي والتنسيق مطلوب للتوفيق بين مصالح وقدرات

ومختلف موارد جميع بلداننا. وفي هذا السياق. يولي بلدي الأولوية لتشجيع التعاون الدولي وللمشاريع التي ستتيح للأرجنتين بدء عمليات للتعاون مع بلدان أخرى في مجال الاستخدامات المدنية الخالصة للفضاء الخارجي. ولهذا السبب تود الحكومة الأرجنتينية أن تتيح للبلدان الأخرى، عن طريق التفاوض بشأن اتفاقات ثنائية، البيانات التي سيحصل عليها عن طريق الأنشطة العلمية للتابع "ساك - جيم" والتي ستتاح خلال سبعة أيام.

وأيضا، علقت الحكومة الأرجنتينية أهمية خاصة وقدمت دعمها لأن تنفذ في بلدنا، بالاشتراك مع الوكالة الفضائية الأوروبية، "الأيام الفضائية الأوروبية - الأمريكية اللاتينية الثانية"، التي عقدت في شهر أيار/مايو الماضي بمشاركة أكثر من ١٠٠ خبير ومسؤول من مختلف البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا.

هناك مجال آخر يحظى باهتمام خاص بالنسبة لبلادنا هو مبادرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي بإنشاء مراكز إقليمية لتعليم تكنولوجيا وعلوم الفضاء. ونود أن نؤكد مجددا دعم الحكومة الأرجنتينية الكامل لتلك المبادرة وأن نقدم تعاوننا وإسهامنا في المركز الإقليمي المقرر إنشاؤه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونود أيضا أن نشارك الوفود الأخرى التي أعربت عن اهتمامها ببدء تحليل لأساليب ونظم عمل لجنتنا ولجنتيها الفرعيتين. ونعتقد أن هذا الموضوع يتطلب منا بذل الاهتمام، ونعتقد أن إنشاء فريق عامل من شأنه أن يمكن من تناول هذه المسألة على نحو مناسب وربما يسفر عن تقديم بعض المقترحات بشأن أنماط التشغيل، وذلك حتى تكون اللجنة ولجنتاها الفرعيتان أكثر فعالية وكفاءة في عملها.

لقد اتفقت جميع الوفود على أنه في ظل النظام الدولي الجديد الذي نشأ مؤخرا يمثل استخدام الفضاء الخارجي نشاطا يستحق اهتماما أوليا من جانب الدول.

وفي الختام، يود الوفد الأرجنتيني أن يؤكد مجددا تأييده الثابت لأعمال هذه اللجنة، باعتبارها محفلا هاما للتفاعل وتبادل الآراء والخبرة بين بلداننا، وباعتبارها هيئة تضع المبادئ التوجيهية للأنشطة الفضائية، بغية تحسين الأحكام القانونية الدولية في هذا المجال وجعلها تتمشى مع التقدم الذي أُحرز في السنوات الأخيرة في علوم وتكنولوجيا الفضاء.

السيدة أوك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما كان هذا هو بياني الأول الذي أدلي به هنا، اسمحوا لي - سيدي الرئيس - بأن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وإن وفد بلادي على ثقة تامة بأن رئاستكم القديرة ستؤدي بهذه الدورة الى خاتمة ناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمانة العامة، وبشكل خاص للسيد جاسنتوليانا والعاملين معه على عملهم الممتاز في الإعداد لهذه الدورة للجنة.

إن تركيا - باعتبارها عضوة في هذه اللجنة منذ عام ١٩٧٧ - تهتم اهتماما بالغا بعملها وعمل لجنتيها الفرعيتين. إن الأنشطة الفضائية حديثة في تركيا. ومع هذا، فإن الجوانب القانونية والعلمية والتقنية لهذا الموضوع على حد سواء تتابعها وتراقبها السلطات التركية كما أن تكييفات تنظيمية يقام بها للمواجهة الفعالة للمتطلبات التي تفرضها تلك الأنشطة.

ومن الأنشطة الفضائية الكبرى التي نفذت في تركيا في عام ١٩٩٣ الحلقة الدراسية الفضائية الأوروبية - الآسيوية، التي حضرها حوالي ٢٥٠ عالما ومهندسا من ١٦ بلدا، وقد أسفرت مناقشة عامة في نهاية ذلك الاجتماع عن قرار بإنشاء لجنة دائمة لجعله حدثا تقليديا. وقررت اللجنة المكونة من أعضاء من تركيا وروسيا وأوكرانيا وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان عقد الحلقة الدراسية الفضائية الأوروبية - الآسيوية الثانية في كييف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والحلقة الثالثة في باكو في عام ١٩٩٥.

وفي عام ١٩٩٣، بدأ إنشاء مركز مراقبة وطني بالقرب من مدينة أنتاليا الجنوبية، على ارتفاع ٤٠٠ ٢ متر فوق مستوى سطح البحر، بعيدا عن التداخل البصري والكهرومغناطيسي. وستكون المنشآت مفتوحة للاستخدام والتعاون الدوليين.

بالإضافة الى هذا، فإن أول تابع للاتصالات اللاسلكية الوطنية (تركسات ١ باء)، تملكه ومن المقرر أن تديره "بي تي تي" التركية، من المقرر إطلاقه في

شهر تموز/يوليه ١٩٩٤، وذلك في أعقاب الفشل الذي يؤسف له لـ "تركسات ١ ألف" خلال إطلاقه في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وهذا التابع الذي بنته شركة "ايروسباتيال" الفرنسية سيطلقه مرة أخرى صاروخ إريان من غيانا الفرنسية، وهذه المرة الى موقع في المدار أرضي تزامني يقع على درجة ٣١ شرقا.

إن الساتل سيحمل ١٦ جهازا مرسلا مجاوبا تعمل على النطاق الترددي "كو" وتغطي ثلاث مناطق جغرافية، وهي مركزة فوق تركيا وأوروبا الغربية وآسيا الوسطى. أما أنواع الخدمات التي يوفرها تركسات ١ باء فتتضمن إرسالا مباشرا للتلفاز والراديو؛ وخدمات هاتف وفاكس وبيانات وتلكس عبر محطات IBS؛ ودعما لشبكات خاصة للمصارف والفنادق وشركات الطيران وما الى ذلك ؛ وأنظمة التحكم عن بعد؛ وخدمات دبلوماسية؛ وخدمات أمنية.

إن الاستقبال التلفزيوني بواسطة هوائيات تتراوح بين ٦٠ و١٢٠ سنتيمترا سيكون ممكنا في المنازل الفردية بغية التقاط الأقنية الإذاعية الخمس العامة وعشرات الأقنية الإذاعية الخاصة في تركيا. وستتحكم بالساتل محطتان أرضيتان قرب أنقرة، محطة رئيسية ومحطة احتياطية. أما العمر المخطط لتركسات ١ باء فأقله ١٠ سنوات، ولكن يتوقع أن يبلغ ١٣ عاما.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أؤكد مجددا أننا نقوم، بوصفنا طرفا في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ والترتيبات الدولية الأخرى ذات الصلة، باحترام المبادئ التوجيهية تماما، مثل مبدأ وجوب أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية وينبغي القيام بذلك لفائدة جميع البلدان، بصرف النظر عن مستويات التنمية لديها. كذلك نعتقد أن التعاون الدولي الى أبعد مدى ممكن أمر لا غنى عنه في تنفيذ هذه المبادئ.

السيد واينز (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحييكم، سيدي، وأحيي أعضاء المكتب الآخرين ووفود البلدان الممثلة هنا.

لدى استعراض المسائل التي يتعين تناولها خلال الدورة الحالية، أود أولا أن أعرب عن ارتياح بلجيكا لقيام اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بتناول مسألة الحطام الفضائي لأول مرة هذه السنة. إننا نشعر بأن هذه المسألة ينبغي معالجتها هناك بطريقة معمقة قبل تحليلها في وجهة النظر القانونية.

أما فيما يتعلق بمشكلة مصادر الطاقة النووية، فإن وفد بلدي يتفق تماما مع الاستنتاجات التي توصلت اليها اللجنة الفرعية القانونية فيما يتعلق بتنقيح المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. إن تحليل اللجنة الفرعية العلمية والقانونية لاستخدام مصادر الطاقة النووية ينبغي أن يستلزم تعليقا لعمل اللجنة الفرعية القانونية في هذا الموضوع لمدة سنة. ولقد انقضت قرابة ١٥ سنة من المناقشة قبل أن تقر الجمعية العامة هذه المبادئ في عام ١٩٩٢. لذلك لا ترى بلجيكا أي ضرورة للاستعجال بتنقيحها.

وفيما يتعلق بتطبيق المبادئ القانونية الرامية الى كفالة أن تتشارك جميع الدول في الفوائد العرضية لاستكشاف وأبحاث الفضاء، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن أي تعاون في الأنشطة الفضائية ينبغي أن تتم بحرية بين الدول السيادية على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف على سبيل المثال، عن طريق وكالة الفضاء الأوروبية. لذلك مما هو غير مرغوب فيه بصفة خاصة إيجاد مجموعة مبادئ لصالح البلدان النامية.

أود أن أشكر الأمانة على تقريرها عن المسائل المتصلة باحتمال عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. ويود وفد بلدي أن يؤكد على أنه لو أريد عقد هذا المؤتمر لتوجب إعداده بعناية كبيرة ووضع هدف له محدد جيدا. علاوة على ذلك، يشعر وفد بلدي أنه ينبغي لنا أيضا أن نطبق التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس ٨٢)، وهو أمر عالجته اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الأخيرة، على أساس تقرير الفريق العامل الجامع المكلف بتقييم تنفيذ هذه التوصيات.

وبخصوص احتمال توسيع اللجنة، ينبغي للرئيس أن يواصل المشاورات التي بدئت العام الماضي حول هذه المسألة حتى يتسنى للجنة أن تصدر توصية هذا العام.

ووفد بلدي يقبل بتوسيع محدود ومتوازن، ويؤيد تماما طلب أسبانيا بتخصيص مقعد دائم لها.

أما فيما يتعلق بتنظيم الأعمال، فيرى وفد بلدي أنه بإمكاننا أن نزيد تحسين أعمالنا أكثر لو أظهرنا مرونة أكبر في وضع جدول أعمال اللجنة ولجنتيها الفرعيتين. ولعله ينبغي لنا أيضا أن ننظر في تقليل مدة الدورات، لا سيما دورات اللجنة الفرعية القانونية.

أود أن أصف باختصار الأنشطة الفضائية لبلدي. إن بلجيكا، بوصفها رابع أكبر مساهم صافية في ميزانية وكالة الفضاء الأوروبية، مشاركة نشطة في مشاريع مختلفة للوكالة على مستوى تكنولوجي عال جدا، وفي البرامج الاختيارية للبنية التحتية للفضاء، وكولومبس وأريان ٥، وفي برامج المستعملين مثل برامج رصد الأرض، والاتصالات والجاذبية المتناهية الصغر.

إن بلجيكا تشارك أيضا في برامج ترمي الى إبراز أهمية التعاون. أحد هذه البرامج برنامج MIRAS الذي يعنى بالتعاون العلمي الروسي ـ البلجيكي من أجل حمل جهاز لمقياس الطيف يقوم برصد الأرض بالأشعة دون الحمراء على متن محطة الفضاء المدارية الروسية MIR 2. ومن شأن ذلك أن يمكن من القيام بمراقبة الكرة الأرضية باستمرار لسنوات عديدة.

إن بلجيكا تشارك أيضا في مشروع SPICAM-S الذي يرمي الى تحديد العناصر التي يتألف منها جو كوكب المريخ بواسطة التحليل بأشعة الشمس. وهذا المشروع اختبار طور بالتعاون مع المعهد البلجيكي لبحث خصائص الغلاف الجوي العلوي، والمركز الفرنسي الوطني للأبحاث العلمية، والمركز الفرنسي الوطني للدراسات الفضائية، ومعهد الأبحاث الفضائية التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد الروسي.

إن عمل بلجيكا في استخدام الصور التي يبثها الساتل لدعم التنمية المستدامة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية في البلدان النامية هام أيضا. فمنذ عام ١٩٨٥، يوجد برنامج وطني للأبحاث يتعلق بالاستشعار عن بعد بواسطة السواتل، وإدارة الأراضي ووضع الخرائط، وبتطبيقها في البلدان النامية. أما المرحلة الثانية من البرنامج فقد بدأت في عام ١٩٨٩ لأجل تنويع مجالات الأبحاث، وتطوير تطبيقات جاهزة للعمل. وفي المرحلة الثالثة من البرنامج التي بدئت في عام ١٩٩٣، يجري التأكيد على تطوير تطبيقات جديدة ترتكز على نظم جغرافية للمعلومات.

عقب مؤتمر ريو المعني بالتنمية المستدامة، قامت بلجيكا بالتوقيع على اتفاقيتي التنوع الحيوي والمناخ، فضلا عن مبادئ الغابات، ملزمة نفسها بتطبيق نظم الاستشعار عن بعد والمعلومات الجغرافية.

أما الاتفاق الحكومي الدولي المعقود بين بلجيكا وفرنسا فيضمن مشاركة بلجيكا في تطوير نظام للاستشعار عن بعد بواسطة الساتل SPOT. ويرمي توسيع هذا المشروع، وهو ما يدعمه الاتحاد الأوروبي بنسبة ٥٠ في المائة، الى رصد نظم بيئية قارية طبيعية ومضنى بها من خلال جهاز الحياة النباتية الذي سيحمله الساتل SPOT.4.

إن بلجيكا تخطط لبناء ساتل مصغر للاتصالات يدور في مدار منخفض وذلك بغية الوفاء باحتياجات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الانسانية.

في الختام، يأمل وفد بلدي أن تتوصل اللجنة في هذه الدورة أيضا الى تحقيق نتائج مثمرة، ونتمنى للجنة كل النجاح.

السيد فيوزا نيتو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعبر، في البداية، عن ارتياح الوفد البرازيلي إذ يرى السفير هوهنفلنر يترأس مرة أخرى مداولات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. إن خبرته وتفانيه لهذه اللجنة، اللذين تجليا بما فيه الكفاية في الماضي، سيلزماننا بكل تأكيد خلال الدورة الحالية، نظرا الى المسائل الهامة التي سنواجهها في الأيام المقبلة. ويمكنه أن يطمئن إلى التعاون الكامل لوفدي.

كما يود الوفد البرازيلي أن يشكر حكومة النمسا على التزامها باستمرار امتياز هذه الهيئة، وهو التزام يتجلى في الأولوية العالية التي منحت لعملية نقل مقر اللجنة إلى فيينا.

وقبل أن انتقل إلى البنود الموضوعية في جدول أعمالنا، أود أن أعبر عن الامتنان الخالص لكل من رئيس اللجنة الفرعية العلمية والتقنية ورئيس اللجنة

الفرعية القانونية، الأستاذ جون كارفر والدكتور فاكلاف ميكولكا، على التوالي، اعترافا بدورهما الرئيسي في كفالة الاختتام الناجح للعمل الصعب، لكن المثمر للغاية، لدورة كل من هيئتيهما الفرعيتين لعام ١٩٩٤.

كما يود الوفد البرازيلي أن يشيد على الملأ بموظفي مكتب شؤون الفضاء الخارجي، على تضحيتهم الشخصية التي تجلت في هذا الانتقال السلس إلى فيينا، خدمة لجميع أعضاء هذه اللجنة.

وأخيرا نود أن نشكر السفير أوريل - دراغوس مونتيانو على المدة التي تولى فيها منصب نائب رئيس لجنتنا، وأتمنى لكم السفير بيترو فورنا النجاح في دوركم الجديد في اللجنة.

يوم الاثنين الفائت رحبنا بما قام به السفير هوهنفلنر من تحليل شامل للمنجزات الماضية والحالية في مجال الفضاء الخارجي، والمسؤوليات التي تنتظر هذه اللجنة، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بالدورة الحالية.

وكما أوضح، أن أحد الأهداف الرئيسية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يتمثل في تشجيع التعاون الدولي في الفضاء الخارجي لمنفعة ومصلحة البشرية جمعاء. ويعتقد الوفد البرازيلي أن السيناريو الدولي مؤات أكثر من أي وقت مضى لتحقيق هذا الهدف. لذلك من الضروري أن نقتنص هذه الفرصة للعمل.

والأمين العام، في تقريره الحسن التوقيت والمعنون "التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية لتعزيز الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة"، يبرز

> "أن الأوان قد آن لتوسيع التعاون الدولي في مجال أنشطة الفضاء من خلال إعادة تنشيط الآليات الحالية واستحداث آليات جديدة للتعاون الدولي".

وأنه

> "ينبغي الاضطلاع بمبادرات جديدة لضمان وصول جميع البلدان إلى فوائد الأنشطة الفضائية" (A/48/221، الفقرة ٤).

ويكاد الخلاف ألا يكون قائما على أن هذه اللجنة تشكل أفضل آلية موجودة لتشجيع التعاون الدولي في مجال الفضاء الخارجي. لكن أيضا لا يوجد شك في أن هناك الكثير الذي يمكن القيام به لتحسين فعالية اللجنة وزيادة فوائد أنشطتها. لذلك ينبغي أن نعمل عملا جادا لتناول التعاون الدولي في الفضاء الخارجي بكل جوانبه، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو البيئية.

والمناقشات الجارية في اللجنة الفرعية القانونية بشأن البند المتصل بفوائد الفضاء الخارجي تمثل أحد الطرق التي يمكن بها لهذه الهيئة أن تتناول بأسلوب جامع شامل مسألة التعاون الدولي. ووفقا لما أوضحه بشكل صحيح السفير هوهنفلنر بالأمس، أن المناقشة البناءة التي أجريت بشأن هذا الموضوع خلال الدورة الثالثة والثلاثين لتلك اللجنة الفرعية تسمح بقدر كبير من التفاؤل والأمل بإحراز التقدم في المستقبل، ليس من حيث البند ذاته فحسب بل أيضا من حيث إيجاد وعي جديد بأهمية التعاون الدولي الموجه حقا صوب منفعة البشرية جمعاء.

ويبدو من الغريب، من ناحية أخرى، أن هذه اللجنة قد أبعدت عن مناقشة الجوانب الأمنية للتعاون في الفضاء الخارجي برمتها - وعلى وجه التحديد، سبل ووسائل الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ومنع إضفاء الطابع العسكري عليه. ويبدو من الواضح أن هاتين المسألتين متداخلتان، وينبغي معالجتهما وفقا لذلك. لذلك إن إقامة حوار فعال بين لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح يمكن أن تقضي على بعض الثغرات في تناول هذا الجانب الهام للتعاون الدولي في الفضاء الخارجي.

وفيما يتصل بالجوانب البيئية للتعاون الدولي في الفضاء الخارجي، هناك إدراك متزايد أن تكنولوجيا الفضاء تتيح وسيلة فريدة لرصد البيئة وحمايتها. والنتائج الهامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، تشهد على هذه الحقيقة. وبتزايد هذا الادراك سيتجه المجتمع الدولي إلى السماوات وسيتساءل لماذا لم تكن مسألة بيئة الفضاء الخارجي، بوصفها امتدادا لبيئة الأرض، موضع معالجة شاملة في هذه اللجنة.

وبالتالي تأخر وقتا طويلا إدراج بند الحطام الفضائي في جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. ويتجلى هذا في الضغط المتزايد لتناول اللجنة الفرعية القانونية مسألة الحطام الفضائي أيضا. وعندما نتناول هذه المسألة، ينبغي أن نضع نصب أعيننا، كما أوضح على نحو سليم ممثل هولندا في بيانه بالأمس، أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية كانت وقتا طويلا هيئة رائدة في وضع القانون الدولي، متوقعة في كثير من الأحيان تطور الأحداث. لذلك لا يمكننا أن نسمح لهذه اللجنة بأن تفوتها الأحداث. بل يجب أن نسعى لأن نضعها مرة أخرى في طليعة صنع القانون الدولي.

وبهذه الروح، اقترح الوفد البرازيلي في شهر آذار/مارس الماضي، خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الفرعية القانونية، عقد حلقة دراسية بشأن الآثار القانونية لوجود الحطام الفضائي في المدار الثابت بالنسبة للأرض تنظمها لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لتوفير مدخل جديد لمداولاتنا. والبيان الحافل بالمعلومات والشيق للغاية الذي أدلى به بالأمس ممثل رابطة القانون الدولي يوضح، فيما يبدو، أن مناقشة هذا الموضوع ضرورية وملحة وأنه ينبغي تناولها أيضا بأسلوب شامل. لذلك نأمل أن تعقد هذه الحلقة الدراسية في المستقبل القريب.

ويرى الوفد البرازيلي أن الدورة السابعة والثلاثين للجنة توفر فرصة ممتازة للتفكير في عملنا المقبل. ولا ينبغي لنا أن نقرر كيف نتناول من حيث الجوهر جوانب التعاون الدولي التي ذكرتها فحسب بل أيضا أن ننظر من وجهة النظر الهيكلية والتنظيمية في كيفية القيام بذلك.

إن إمكانية توسيع لجنة الفضاء الخارجي كانت بالفعل موضوع مناقشات سابقة في اللجنة. وكما أتيحت لنا الفرصة لنذكر في العام الماضي يوافق الوفد البرازيلي على، قبول أعضاء جدد في اللجنة، بما أن ذلك ليس من شأنه سوى تجسيد الزيادة الحاصلة في عضوية الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة. بيد أن أي توسيع يجب أن يستند إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، آخذا في الاعتبار مصالح مختلف المجموعات الإقليمية، بغية تصحيح الاختلالات القائمة في التمثيل المتناسب في اللجنة. ويمكن يقينا التوصل إلى صيغة مقبولة، مادامت الوفود تبدي درجة معقولة من المرونة وروح التوفيق.

لقد أشارت بعض الوفود إلى امكانية أن يجري في دورة اللجنة هذه بحث مسألة تخفيض عدد دورات اللجنة وهيئتيها الفرعيتين، وعلى الأخص اللجنة الفرعية القانونية. وبالرغم من أن الوفد البرازيلي على استعداد للإشتراك في مشاورات غير رسمية حول هذا الموضوع، فإنه يعتقد اعتقادا راسخا أن هذا الأمر ينبغي أن تتناوله اللجنة الفرعية القانونية نفسها، لأنه لم يكن على الاطلاق من تقاليد هذه اللجنة أن تفرض رأسيا على لجنتيها الفرعيتين قرارات تتصل بشؤون لم تتبلور بعد في هاتين الهيئتين الفرعيتين.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نتذكر أن اللجنة الفرعية القانونية لم تخط إلا في العام الماضي خطوة اعتماد مجموعة من القواعد الاجرائية فيما يتصل بأساليب عملها. وهذه التدابير التوافقية طبقها رئيس اللجنة الفرعية أثناء دورتها الثالثة والثلاثين، وحققت درجة عالية من النجاح. ورغم أنني غير قادر على تقديم أرقام دقيقة فإن تقديرات الكفاءة لدورة هذا العام قد تجاوزت بكثير متوسط تقديرات الأمم المتحدة بأكملها. وهذه، بالنسبة لنا على أقل تقدير، إشارة إلى أنه يمكن إتباع إجراء مماثل في الدورات المقبلة بنجاح مماثل، وما هو أهم من ذلك دون تهديد قدرة اللجنة الفرعية القانونية على تناول البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها.

وسيتعين على اللجنة كذلك أن تدرس إمكانية عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس الثالث). ونفهم أن حدثا كهذا يمكن أن يتصور أنه يشكل فرصة كبيرة لتحديد الآليات الجديدة للتعاون الدولي التي أشار إليها الأمين العام في تقريره. وبناء عليه أن القرارات التي قد يتمخض عنها مؤتمر يونيسبيس الثالث يجب ألا تفسر بأنها تمثل بديلا لهذه اللجنة، أو بأنها اشارة إلى أن اللجنة عاجزة عن الوفاء بأهدافها الرئيسية. وبدلا من ذلك، ينبغي تحليل هذه القرارات بعناية باعتبارها فرصة لتعزيز وإكمال عمل اللجنة ذاته.

وبهذا المعنى تحبذ البرازيل عقد مؤتمر يونيسبيس ثالث. بيد أننا نفعل ذلك من منطلق أنه

يجب أن تسبقه عملية تحضيرية دقيقة بغية تحديد مجموعة من الأهداف الحادة التركيز. وبالاضافة إلى ذلك يجب التفكير على النحو الملائم ومسبقا في متابعة هذا المؤتمر، حتى يمكن تنفيذ قراراته كما يجب. ولذا يتمثل موقف وفدي في أن التوصل إلى توافق آراء بشأن مختلف جوانب عقد يونيسبيس الثالث أمر أساسي من أجل النجاح. إن ورقات العمل التي عرضت في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الفرعية العلمية والتقنية والتقرير الذي عرضته الأمانة تشكل أساسا طيبا لمناقشاتنا حول هذا الموضوع.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بايجاز بالغ إلى بعض المشاريع التعاونية التي تشارك بلادي فيها. وأود أن أسلط الضوء بصورة خاصة في هذا الشأن على الاشتراك المستمر لمعهدنا الوطني للبحوث الفضائية في برنامج التطبيقات الفضائية، عن طريق تقديم زمالات تدريبية في مجالات مختلفة متصلة بالأنشطة الفضائية.

يعرف الأعضاء أن البرازيل قد أطلقت في شباط/فبراير ١٩٩٣ ساتلها الوطني الأول، وهو SCD-1، في مهمة لجمع البيانات بشأن البيئة، وفي وقت سابق من هذا العام زار وفد برازيلي بوليفيا وبيرو واكوادور وكولومبيا، بغية مناقشة أشكال التعاون في تشغيل الساتل. وسيجري عما قريب إرسال بعثة مماثلة إلى بلدان أخرى في المنطقة، لكي يمكن استخلاص أقصى قدر من التعاون فيما يتصل بهذا الانجاز الذي حققه برنامج الفضاء البرازيلي. ومن المزمع إطلاق ساتل ثان من نفس النوع في العام المقبل، وقد تمت الموافقة على تطوير ساتل ثالث لجمع البيانات.

واعتبارا من آب/أغسطس ١٩٩٤ ستشارك البرازيل، عن طريق المعهد الوطني لابحاث الفضاء، في برنامج تعاوني مع الولايات المتحدة يتصل باطلاق ٣٣ صاروخا سابرا من ميدان إطلاق "الكانتارا" في الشمال الشرقي للبرازيل. وهذا المشروع، المعروف باسم "غوارا"، سيوجه صوب دراسة خط الاستواء المغنطيسي للأرض.

وتطور البرازيل أيضا ساتلين للاستشعار من بعد بالتعاون مع الصين. وهذا المشروع، المعروف باسم "مشروع CBERS"، يشكل المسعى التعاوني الأول من نوعه بين البلدان النامية. وتولي البرازيل أولوية عالية للانهاء الناجح لمشروع CBERS، الذي يمكن أن يكون مثالا للتعاون المستقبلي في ميدان تكنولوجيا الفضاء بين البلدان النامية.

وفي شباط/فبراير من هذا العام أنشئت وكالة الفضاء البرازيلية لتنسيق جميع جوانب برنامج الفضاء البرازيلي. وهذه الوكالة المدنية تخضع مباشرة لرئاسة الجمهورية، ونأمل في أن تيسر التعاون مع منظمات مماثلة في بلدان أخرى.

وفي الوقت ذاته أعلنت الحكومة البرازيلية رسميا قرارها بالامتثال للمبادئ التوجيهية لنظام رصد تكنولوجيا القذائف. وينبع هذا القرار من التزام البرازيل بالجهود الدولية فيما يتصل بعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل.

ونعتقد أن هذه التدابير ستمكن البرازيل من المشاركة الأكثر فعالية في التعاون الدولي في الفضاء الخارجي، بغية تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبها.

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفدي أود أن أتقدم بتقديرنا للرئيس ومن خلاله لأعضاء اللجنة على إتاحة الفرصة أمامنا للمشاركة في الدورة الحالية للجنة بصفة مراقب. وإنني لعلى ثقة من أن القيادة الماهرة للسفير هوهنفلنر ستوجه هذه الدورة إلى خاتمة مثمرة.

واسمحوا لي كذلك أن أشيد بحكومة النمسا وبمكتب شؤون الفضاء الخارجي، برئاسة السيد جاسنتوليانا، على اكماله للانتقال السلس إلى فيينا بهذا القدر الكبير من النجاح وعلى البداية الجديدة للمكتب في مقره الجديد.

إن التغيرات التي حدثت مؤخرا في البيئة الدولية قد استهلت حقبة جديدة من التعاون الدولي المتزايد في مجال الأنشطة المتصلة بالفضاء وفي الواقع، لم يعد استكشاف وتكنولوجيا الفضاء ينظر اليهما بوصفهما سباقا بين الشرق والغرب.

وعندما أنشئت هذه اللجنة أول مرة كانت الرغبة الخالصة لدى المجتمع الدولي تتمثل في تجنب مد منافسة الحرب البادرة إلى الفضاء الخارجي وفي

استبقاء هذا التراث المشترك للإنسانية مقصورا على الأغراض السلمية. وبدخول العالم مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في وسع اللجنة الآن تركيز طاقتها على الاضطلاع بولايتها الايجابية: كيفية تشجيع استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وضمان توافر المنافع المستقاة من هذا الاستكشاف لصالح جميع الدول.

وكما أشار الرئيس في بيانه الافتتاحي، زادت البعثة الفضائية التعاونية الأخيرة بين الولايات المتحدة وروسيا من الابعاد الناشئة حديثا للتعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ولابد لنا جميعا، في السنوات القادمة، من مضاعفة جهودنا للاستفادة على نحو كامل من الزخم الراهن وذلك لكي يتعزز على نحو أكبر التعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية لما فيه منفعة البشرية جمعاء.

وبما أن كلمتي هذه هي الأولى في هذه اللجنة، اسمحوا لي أن أعرض الموقف الأساسي لحكومة بلادي بشأن الأنشطة الفضائية الدولية.

أولا، حيث أن الفضاء الخارجي تراث مشترك للإنسانية فضلا عن أنه آخر تخم من تخومها، نعتقد بأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي يجب أن يكونا محصورين في الأغراض السلمية ومكرسين للمنفعة المشتركة لجميع الدول ومصالحها، بغض النظر عن مرحلة تطورها الاقتصادي والعلمي ويسهم بالتالي في التطور الاقتصادي والاجتماعي لجميع الأمم.

ثانيا، ان التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها تتطلب بذل الجهود من جانب المجتمع الدولي لتنظيم وادارة الأنشطة الجارية والمستقبلية عن طريق إنشاء اطار قانوني مختص. ويرى وفد بلادي أنه في سياق إنشاء هذا الاطار تنبغي المراعاة التامة وبطريقة متوازنة لاحتياجات كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية.

ثالثا، ينبغي زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وذلك بغية التشجيع على تشاطر موارد وتكنولوجيا الفضاء. ومن هذه الناحية، تؤيد حكومة بلادي بقوة اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا في هذا المجال، وتعتقد أن البرامج الوطنية والاقليمية والدولية المختلفة الهادفة إلى النهوض بالأنشطة الفضائية الدولية ينبغي تطويرها في اطار الأمم المتحدة.

رابعا، نعتقد أنه ينبغي عقد مؤتمر ثالث لليونيسبيس في المستقبل القريب في ضوء التغيرات السياسية والتقنية السريعة التي تؤثر على برامج الفضاء المضطلع بها في انحاء العالم.

أود الآن أن أعرض بايجاز الأنشطة الفضائية التي اضطلعت جمهورية كوريا بها لحد الآن.

لقد شاركنا بنشاط في الأنشطة الفضائية، أبان السنوات القليلة الماضية. ففي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ نجحنا في اطلاق ساتلين علميين على التوالي هما KITSAT-1 و KITSAT-2. وفي منتصف ١٩٩٥ سنبدأ بتشغيل أول "نظام سواتل كوريا" يتبعه حينئذ في ١٩٩٨ اطلاق ساتل آخر، هو "نظام سواتل كوريا المتعدد الأغراض" وسيستخدم نظام سواتل كوريا في رصد الأرض، مغطيا البر والبحر والمناطق الساحلية، بالاضافة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث الاذاعي.

ويود وفد بلادي أن يسترعي انتباه اللجنة بصورة خاصة إلى حقيقة أنه بالرغم من أن كوريا لم تصبح بعد عضوة في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فقد سبق لها أن اسهمت في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للنهوض بالأنشطة الفضائية الدولية.

وكجزء من برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية استضافت حكومة بلادي حلقة عمل أعدتها الأمم المتحدة بشأن الاتصالات الفضائية من أجل التنمية في ١٩٩٢ بالتعاون مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي. وفي حلقة العمل هذه تم تحديد جمهورية كوريا كموقع لأمانة مؤتمر الاتصالات بواسطة السواتل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتعاون مع هذه المنظمة، تقوم حكومة بلادي حاليا بالإعداد لحلقة عمل أخرى تتعلق بالاتصالات الساتلية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وشارك الوفد الكوري في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الفرعية العلمية والتقنية وفي الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الفرعية القانونية هذا العام، وذلك

بصفة مراقب، وتابع المناقشات الجارية هناك باهتمام شديد.

وجمهورية كوريا عضوة نشطة أيضا في منظمات دولية كبرى أخرى تنظم الأنشطة الفضائية مثل المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية عن بعد (انتلسات) والمنظمة الدولية للاتصالات البحرية الساتلية (انمارسات).

وتولي حكومة بلادي أهمية كبرى لتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وفي ضوء السياسة الأساسية التي تتبعها حكومة بلادي والأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي التي وصفتها آنفا، تعتقد اعتقادا جازما أن لها من الأسباب ما يكفي للمشاركة التامة في عمل هذه اللجنة بوصفها عضوة كاملة العضوية. واحيط رئيس الجمعية العامة علما بهذه الرغبة رسميا في دورتها الثامنة والأربعين وذلك في رسالة وجهت إليه في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤.

وتعتقد حكومة بلادي أن المسألة المتعلقة بعضوية هذه اللجنة ينبغي تناولها كمسألة لها طابع الاستعجال في ضوء التقدم السريع المحرز في مجال تكنولوجيا وعلوم الفضاء والزيادة الكبيرة في عدد الدول التي تمتلك قدرات فضائية، بما في ذلك جمهورية كوريا.

ونظرا إلى الأهمية المتزايدة لهذه اللجنة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومسؤوليتها المحصورة بالمسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي، إن اللجنة مطلوب إليها على وجه الخصوص اتخاذ خطوات فورية لادماج الدول الناشطة والمهتمة وذلك كي تحتفظ بأهميتها وفعاليتها، في ظل الظروف الدولية السريعة التغير والمتصلة بالأنشطة الفضائية.

ويعتقد وفد بلادي أن العضوية في اللجنة ينبغي أن تكون مفتوحة بالدرجة الأولى أمام الدول القادرة على المساهمة والمستعدة لها على نحو هام في أعمال اللجنة. ويؤيد وفد بلادي كذلك تعزيز اللجنة إما عن طريق توسيع عضويتها أو عن طريق ادخال نظام انتخابي، بينما تحافظ على مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف.

إن جمهورية كوريا، بوصفها دولة من الدول الأعضاء التي تسهم مساهمة هامة في الميزانية العادية للأمم المتحدة والتي تضطلع على نحو متزايد بأنشطة فضائية هامة، تلتزم التزاما تاما بتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتقف على أهبة الاستعداد للمشاركة التامة في أعمال هذه اللجنة والمساهمة فيها.

ويأمل وفد بلادي أن تتمكن الدورة الحالية للجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الملحة كي يتمكن بلدي من حضور الدورة القادمة للجنة بوصفه عضوا كامل العضوية.

السيد هوجكنز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استهل كلمتي بتقديم تهنئة وفد بلادي لكم على انتخابكم، سيدي، نائبا للرئيس، وعلى انتخاب السفير هوهنفلنر رئيسا لهذه الدورة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

يصادف شهر تموز/يوليه ١٩٩٤ الذكرى السنوية الـ ٢٥ لهبوط أبوللو ١١ على سطح القمر. ففي تموز/يوليه ١٩٦٩، هبط الملاح الفضائي نيل أرمسترونغ على سطح القمر، قائلين للملايين من سكان المعمورة الذين شاهدوه وسمعوه أن هبوطه كان "خطوة صغيرة في سبيل الانسان؛ وقفزة عملاقة للبشرية". فالصور الأولى الواضحة التي التقطت لكوكب الأرض تحضيرا لتلك البعثة دفعت سكان العالم إلى رؤية الأرض بطريقة جديدة - "كمرمر أزرق" سابح في الفضاء المترامي الأطراف وبيئة واحدة ذات أهمية فريدة وهائلة بالنسبة للبشرية. فالحركة البيئية الحديثة اسهم في بلورتها هذا الادراك الجديد للأرض والحاجة إلى حمايتها وحماية الحياة التي تدعمها. ففي ١٩٧٠، عقد في الولايات المتحدة أول مؤتمر لـ "يوم الأرض"، أعقبه يوم الأرض الدولي الذي يحتفل به كل عام.

في عام ١٩٧٣ أطلق المختبر الفضائي سكاي لاب، الذي تلا مشروع أبوللو والذي يتطلب الاستخدام المباشر لأجهزة أبوللو الالكترونية وتكنولوجيا الفضاء والذي تشترك فيه ٢٨ دولة أخرى، وأسفر عن ثروة لم يسبق لها مثيل من البيانات العلمية. وفي عام ١٩٧٥، كانت تجربة مشروع "أبوللو - سويوز" أول رحلة فضائية في إطار التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وعندما التقى رواد الفضاء الأمريكيون والسوفياتيون في الفضاء لمدة يومين، بينت

تجربة "أبوللو - سويوز" أن بإمكان الدولتين العظميين المتعارضتين أن تتحدا في استكشاف الفضاء.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرا سياسيا لم يسبق له مثيل وتعزز فيها التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء لمصلحة جميع البلدان إذ شاركت الدول بخبراتها العلمية ومواردها المالية. ويجري اليوم تركيز قدر كبير من اهتمامنا على تطبيق تقنيات الفضاء في فهم وحل المشاكل التي تواجهها الأرض، وهذا أمر سليم تماما. إلا أن استكشاف المنظومة الشمسية يظل هدفا منشودا وغرضا هاما في الوقت الذي تبحث فيه البشرية عن أجوبة عن أسئلة هامة تتعلق بأصل الكون والحياة نفسها. وكان مشروع أبوللو خطوة أولى هامة في تلك العملية الجارية، عملية اكتساب معرفة جديدة، وسنسير بثقة نحن وشركاؤنا في البرنامج الدولي للمحطات الفضائية على هذا الدرب في السنوات المقبلة.

إنني لا أشير الى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين من الهبوط على سطح القمر بقصد اقتراح القيام بسلسلة من الأحداث الاحتفالية، مع أننا قد نسعى الى استعمال لغة بسيطة في تقريرنا الى الجمعية العامة، بل لأن التعبير القوي الذي أعطته بعثة أبوللو ١١ لواحد من المبادئ الأساسية في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ - وهو المبدأ القائل بأن استكشاف الفضاء الخارجي سيجري لمنفعة جميع البلدان وبما يخدم مصلحتها - يأتي مواتيا في هذه الذكرى السنوية ونأمل أن يبشر بالخير. وهذا المبدأ الذي وافقت عليه الجمعية العامة لأول مرة في عام ١٩٥٨ في القرار ١٣٤٨ (د - ١٣) الذي أنشئت بموجبه اللجنة المخصصة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هو أحد المبادئ التي سعت اللجنة الى تطبيقها بالكامل على مر السنين. وهناك فرصة كبيرة لتوسيع نطاق تطبيقه وتعزيزه في هذه الدورة عن طريق مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

فعلى سبيل المثال، يتيح لنا بند جدول الأعمال المتعلق بالفوائد العرضية الفرصة لمناقشة السبل التي يمكن بها لفوائد استكشاف الفضاء أن تثري حياة البشر بطرق عملية شتى. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الحوار المتعدد الأطراف وتبادل الخبرات في هذا المجال يمكن أن يسهما في كل الجهود التي نبذلها لتطبيق تكنولوجيا الفضاء في حل المشاكل على الأرض.

علاوة على ذلك، فإنه سيتيح أمام جميع الدول فرصا أكبر لتشارك في الفوائد المشتقة من استكشاف الفضاء.

ويمثل مجال الاستشعار عن بعد بواسطة السواتل مثالا ساطعا آخر على السبل التي يمكن بها لبرامج الفضاء الوطنية أن توفر فوائد عالمية. فقد قامت الولايات المتحدة طيلة ما يزيد عن ٣٠ عاما بتشغيل نظم السواتل لتوفير بيانات عن الأرض والمحيطات والغلاف الجوي على أساس عام غير تمييزي. وفي الآونة الأخيرة، اتخذنا خطوات للحفاظ على استمرارية هذه البرامج الهامة لأمد طويل.

وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، قررت حكومتي إدماج نظام السواتل البيئية التشغيلية ذي المدار القطبي التابع للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي وبرنامج السواتل للأرصاد الجوي لأغراض الدفاع في نظام سواتل تشغيلي مدني وطني واحد. وسيقلل النظام الموحد الكلفة ويوحد الموارد ويقلل الازدواجية في الجهود. وسيكون النظام الموحد ذا طابع عام وسيواصل النشر الحر للبيانات في جميع أنحاء العالم عن طريق البث المباشر ونظم النشر القائمة. وسيستمر التعاون الدولي الحالي، ويجري التخطيط الآن لتوسيع التعاون مع المنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية والوكالة الفضائية الأوروبية.

كما وقع الرئيس كلينتون في ٥ أيار/مايو على استراتيجية الولايات المتحدة لاستشعار الأرض عن بعد لضمان استمرارية الحصول على بيانات المحطات الأرضية "لاندسات". وبموجب هذه الخطة، ستعمل الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) التابعة للولايات المتحدة ووزارة الداخلية على الإبقاء على تشغيل محطتي لاندسات ٤ و ٥؛ واستحداث وإطلاق وتشغيل المحطة الفضائية لاندسات ٧ وإيجاد خيارات لضمان استمرارية الحصول على بيانات كبيانات لاندسات فيما بعد لاندسات ٧. وستضمن هذه الوكالات إتاحة بيانات لاندسات ٧ لجميع المستخدمين في جميع أنحاء العالم بكلفة لا تزيد عن كلفة ملء طلبات المستخدمين.

ويود وفدي أن يضم صوته الى المتكلمين الذين سبقوه في الإعراب عن ارتياحه إزاء التطورات

الإيجابية التي حدثت في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين. إن روح التعاون التي اتسم بها عملنا خلال العام الماضي علامة مشجعة على أنه بالإمكان تحقيق نتائج أكبر في المستقبل. ونحن نعتقد أن اللجنة تحرز تقدما كبيرا صوب تركيز جهودها على العمل كمؤيدة للتعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في منظومة الأمم المتحدة. ولم يكن ذلك سهلا، ولم تتحقق أهم منجزاتنا إلا بعد مفاوضات طويلة وجادة توجت بالتوصل الى حل توفيقي من جانب جميع الدول الأعضاء. وعلى الرغم من بعض الشكوك التي كانت موجودة في الماضي، فإن النتائج الإيجابية التي نشهدها اليوم تدل على أن مبدأ توافق الآراء يمكن أن يؤثر بفعالية.

وأود أن أذكر بأن وفدي ووفودا أخرى قد قدمت مقترحات مفصلة على مر السنوات العشر الماضية بهدف تحسين تنظيم أعمال اللجنة ولجنتيها الفرعيتين. وقد استخلصت اللجنة، في واقع الأمر، أن تعزيز التعاون الدولي في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يتضمن الحاجة الى أن تقوم اللجنة نفسها بتحسين أساليب وأشكال عملها متى اقتضت الضرورة ذلك. ونحن ما فتئنا نولي اهتماما جادا لهذه الولاية. لهذا السبب، فإننا عندما نقيم ما تم إنجازه حتى الآن نشعر بارتياح لأن العديد من هذه المقترحات قد اعتمد في الحقيقة. ومن الجدير بالملاحظة الخاصة المناقشات المثمرة التي جرت في اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التي يضطلع الآن علماء وخبراء الفضاء بدور أساسي في عملها.

ومن ناحية أخرى، نحن مقتنعون بأنه بالإمكان تحقيق مزيد من النتائج فيما يتعلق بمسألة طرائق العمل، ولا سيما في اللجنة الفرعية القانونية. ولدينا انطباع بأن جميع الدول الأعضاء مستعدة لمواصلة السعي الى إجراء هذه الإصلاحات التي ستجعل هذه اللجنة هيئة أكثر فعالية وكفاءة في منظومة الأمم المتحدة.

ختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام وفدي الكامل بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لجعل عمل اللجنة وثيق الصلة بقدر الإمكان بالفرص التي ما فتئت تتسع للتعاون الدولي في استكشاف الفضاء.

السيد لويه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بحرارة، نيابة عن وفدي، على انتخابكم نائبا لرئيس اللجنة. وأود، كما فعل زملائي الذين سبقوني، أن أعرب عن طريقكم عن ارتياحنا الكبير لمواصلة السفير هوهنفلنر ترؤس أعمالنا. وبإمكان هذه اللجنة أن تفخر أشد الفخر بأن المنصب الرفيع للغاية الذي يشغله في فيينا لم يبعده عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. والسفير هوهنفلنر، إذ يفعل ذلك، يتبع تقليدا قديما في النمسا وهو تقليد جرى تعزيزه اليوم بحقيقة أننا من الآن فصاعدا سنجتمع في فيينا.

لا أعتزم، خلال هذه المناقشة العامة، تناول كل المشاكل التي تم إدراجها في جدول أعمالنا، لأنني سأتمكن من تناول كل بند على حدة في وقت لاحق.

ومع ذلك، أود أن أؤكد على أربع قضايا جذبت بصورة خاصة اهتمام وفد بلادي.

أولا، سأعلق على البند ٤ من جدول الأعمال، وعنوانه، كما جرت العادة، "السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية".

إن فرنسا لا تزال متمسكة بصورة راسخة بالمبدأ القائل أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يدخل في إطار اختصاص مؤتمر نزع السلاح وحده. ونحن نرى أن القرار ١١٢/٤٤، في فقرته ٥، التي جاء فيها أن الجمعية العامة

> "تكرر تأكيد أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، له الدور الرئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه"

يمنح ولاية حصرية لمؤتمر نزع السلاح وللجنته الخاصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإن القرار ٧٤/٤٨، المتخذ في دورة الجمعية العامة الأخيرة، يكرر تأكيد ذلك في الفقرة ٥ منه. وبالتالي فإننا نفسر الفقرة ٣٧ من القرار ٣٩/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حيث تطلب الجمعية العامة الى لجنة الفضاء الخارجي أن تواصل النظر، على سبيل الأولوية،

في السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، بأنها تدعوها الى مجرد مناقشة الجوانب السلمية لاستخدام الفضاء الخارجي، دون التعدي على ولاية مؤتمر نزع السلاح.

ثانيا، سأعلق على إمكانية عقد مؤتمر يونيسبيس جديد، الأمر الذي تجري دراسته بصورة متأنية في باريس.

منذ عام ١٩٨٢، أي عندما انعقد المؤتمر الأخير ليونيسبيس، حققت تكنولوجيا الفضاء تقدما هاما وملموسا. لقد أصبح الفضاء أداة أساسية في ميادين شتى، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، ورصد الأرض، والأرصاد الجوية، على سبيل المثال لا الحصر.

إن فكرة عقد مؤتمر جديد لا تخلو بالتالي من المسوغات. لقد عرض وفد الهند وباكستان عددا من الميادين التي يمكن التفكير فيها والتي تستحق دراسة مفصلة. وبالاضافة الى ذلك، أعدت الأمانة العامة تقريرا يلفت الانتباه - لم ننته بعد من تحليله في باريس - ويقدم عددا من الحجج الهامة جدا المؤيدة لعقد يونيسبيس ٣. ومن مزايا ذلك أنه يمهد الطريق لمناقشة موقع انعقاد هذا المؤتمر وكلفته.

ومع ذلك نرى أن عقد هذا المؤتمر لا يزال مشروطا بوضع جدول أعمال مرض. وعلينا الآن أن نكرس معظم أعمالنا لوضع جدول أعمال يراعي التطورات التي حدثت خلال الثمانينات. ولهذا، تجرى دراسة متعمقة في باريس؛ وهذه الدراسة ستمكن وفد بلادي من الإسهام في إكمال جدول أعمال مناسب في الدورة القادمة للجنة الفرعية العلمية والتقنية.

إن نجاح مثل هذا المؤتمر سيتوقف على نوعية الأعمال التحضيرية التي يتعين على هذه اللجنة الاضطلاع بها. وإذ نصدر الحكم على أساس مثال يونيسبيس ٢، كما ورد في تقرير الأمانة العامة فإن ذلك قد يستغرق بعض الوقت. ومن ثم للجنة أن تختار المواضيع الهامة التي تحظى في الوقت نفسه بتوافق الآراء من جانب جميع الوفود.

ثالثا، ذكر وفد النمسا صباح الأمس مشكلة توسيع عضوية لجنتنا. ولم تكن في نيتي بحث هذه المسألة في المناقشة العامة، ولكن ما قيل ألهمني بتركيز أفكاري. إننا على استعداد لبحث المسألة برحابة صدر، ولكنني أشعر بالحرج بسبب الطابع المجرد للمناقشة.

إن السؤال المطروح ليس، ولا ينبغي أن يكون، ما اذا كنا نريد زيادة عدد أعضاء لجنتنا، ولكن ما هي البلدان المرشحة للعضوية. وبعبارة أخرى، المسألة ليست مجرد مسألة وضع عدد من الأماكن التي سيقرر أن تشغلها بعض البلدان، ولكن مسألة إشراك البلدان التي نرى أنها ينبغي أن تصبح أعضاء في لجنتنا.

ولهذا السبب، أود أن أطلب منكم، سيدي الرئيس، عندما نبدأ مناقشة هذه المسألة، أن تعطونا جوابا عن السؤال التالي: ما هي البلدان المرشحة؟ لا يمكنني أن أرى حاليا سوى اسبانيا وجمهورية كوريا، وهما اللتان قدم ترشيحهما بالفعل وتحظيان بالطبع بتأييدنا الكامل.

وثمة خطر أن تصاب مناقشتنا بالركود اذا بقيت على مستوى مجرد.

رابعا، إنني ممتن امتنانا بالغا لسفير اسبانيا على اقتراحه في بداية هذه الدورة، خلال اعتماد جدول أعمالنا، بخصوص تنظيم أعمال اللجنة.

إنني لم أطلب الكلمة في ذلك الوقت لأنني فهمت أن الرئيس أراد أن يمضي بسرعة دون الدخول في مناقشة اجرائية، ولأنني فهمت أيضا أن إدراج هذه المسألة تحت بند "مسائل أخرى" لم يستبعد النظر فيه من قبل فريق عامل يشكل خصيصا لهذا الغرض، كما طلب السفير الاسباني.

إن وفد بلادي يأمل أملا كبيرا في أن يجري تحليل هذه المسألة بتأن شديد لنتجنب تكرر المشهد المؤسف الذي رأيناه في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية القانونية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على اقتراحاته المثيرة للاهتمام، وأنا واثق من أن جميع أعضاء اللجنة سيراعونها لما لها من أهمية بالغة بالنسبة لعمل لجنتنا.

السيد ويكس (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن ارتياح وفد بلادي لتولي السيد هوهنفلنر مرة أخرى رئاسة هذه اللجنة ولأعرب عن تهانئنا لكم، سيدي الرئيس،

على انتخابكم. كما أننا ممتنون لرئيسي لجنتينا الفرعيتين لما بذلاه من جهود كبيرة في السعي الى تعزيز الحوار البناء وتشجيع الحلول العملية للمشاكل الصعبة. ونعرب عن شكرنا أيضا لأمين اللجنة ولزملائه في مكتب شؤون الفضاء الخارجي على دعمهم للجنة الرئيسية وللجنتيها الفرعيتين.

لقد أعربت المملكة المتحدة منذ أمد طويل عن رأيها بأن مسألة الحطام الفضائي تستأهل القيام بدراسة جادة ورسمية من جانب الدول الأعضاء. ولذلك رحبنا بتوصية إحالة هذه المسألة الى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. وقد تحقق تقدم ملحوظ، ونحن نتطلع الى المزيد من المناقشة الموضوعية حول الحطام الفضائي.

أما في مجال مصادر الطاقة النووية فقد قدمت المملكة المتحدة إسهامات كبيرة. وكانت خلفية تفكيرنا في هذه المسألة، الحاجة الى كفالة الاستخدام المأمون لمصادر الطاقة هذه، ودراسة نتائجها المحتملة على البيئة، واحتمال تنقيح المبادئ. ونحن نعترف بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة الفرعية القانونية، ومن ثم، سنشارك في أية مناقشات أخرى تتعلق باحتمال تنقيح تلك المبادئ.

وتسلم المملكة المتحدة بالدعوة الى عقد مؤتمر يونيسبيس ثالث. إلا أننا لم نقتنع بعد اقتناعا تاما بالحاجة الى عقد مثل هذا المؤتمر. ومع ذلك، ما زلنا متفتحين للاقتناع. وفي أية مناقشات أخرى سنكون بحاجة الى التقييم الدقيق لأية دروس يمكن استخلاصها من تجربتنا مع يونيسبيس الثاني.

وبينما نناقش مختلف القضايا في غضون الأيام المقبلة، يتعشم وفدي أن تظل روح التعاون في سبيل الاهتداء الى حلول من خلال التنازلات وتوافق الآراء، سائدة داخل هذه اللجنة، وأن يتسنى الخروج من مداولاتنا بنتائج مرضية تقبلها جميع الدول الأعضاء.

السيد راميريز لاندازوري (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا أن أعرب عن ارتياحي لرؤية السفير هوهنفلنر، ممثل النمسا، يترأس هذه اللجنة مرة أخرى. وإنني لعلى يقين من أن معارفه وخبرته ستكون عونا لنا على اختتام هذه المناقشات بنجاح. كما أهنئكم، سيدي، على انتخابكم نائبا للرئيس.

أود أيضا أن أشكر السفير هوهنفلنر على التقرير الواضح والدقيق الذي قدمه في بداية دورتنا. ووفدي يوافق تماما على قوله بأن علوم وتكنولوجيا الفضاء أدوات حيوية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، وحل المشاكل العالمية. وبالتالي، علينا أن نعمل معا في هذه اللجنة لكفالة أن تتمخض نتائج مناقشاتنا عن فوائد حقيقية وملموسة لشعوبنا، ومن ثم، للمجتمع الدولي قاطبة.

أود أيضا أن أهنئ السيد ياسنتوليانا وموظفيه على نجاحهم في نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي من نيويورك الى فيينا. ووفدي يؤكد له تعاونه ومساعدته في الأعمال التي سنضطلع بها في المستقبل.

يعلق وفدي أهمية خاصة على دورات وتقارير اللجنتين الفرعيتين. إن المعالجة الجادة والمتأنية للمواضيع الموكولة الى كل من اللجنتين الفرعيتين، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية العلمية، والقيمة التي لا تقدر بثمن لعملهما العلمي والتقني لا يمكن انكارهما. إننا نؤمن بأن خطوة هامة الى الأمام قد اتخذت وينبغي للجنة أن تؤيدها.

اسمحوا لي الآن أن أدلي ببضعة تعقيبات على مسائل محددة. فيما يتعلق بالفضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض، هناك ضرورة مطلقة لقيام تعاون دولي مكثف وفعال، بغية نشر فوائد المعرفة والبرامج والمشروعات على نحو منصف، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية. وهذا التعاون الدولي ينبغي أن يعزز القدرات الوطنية للبلدان المتخلفة وبرامجها لاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، ومعارفها بشأن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته؛ كما ينبغي أن يكفل الوصول الميسر الى المعلومات والبيانات والمواد ونتائج الأبحاث وما الى ذلك، وينبغي، في جملة أمور، أن يشجع ويسهل نقل التكنولوجيا.

وينبغي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، وهذه اللجنة بالطبع، أن يشجعا ويدعما توفير الموارد لتمويل المبادرات والمشروعات الإقليمية ودون الإقليمية في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أود أن أنوه بإنشاء

مشروع دون إقليمي أو رابطة من أي نوع آخر لمنطقة الأنديز، تتيح استغلال واستخدام المنتجات الساتلية لمحطة الاستقبال الأرضية "كوتوباكسي" الواقعة في السلفادور.

وفي الوقت الراهن، يعكف مركز إكوادور للمسح المتكامل للموارد الطبيعية بالاستشعار من بعد على استكمال العقد الخاص ببدء دراسة جدوى مسبقة على أساس الاختصاصات التي وافقت عليها لجنة تقنية أنشأها المجلس الرئاسي للأنديز.

وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تشاركنا تلك التجربة البلدان ذات الخبرة والموارد في هذا المجال، وأن تساعدنا في مهمتنا. ونأمل أيضا أن تتولى المؤسسات المسؤولة عن هذا الموضوع في البلدان الأعضاء في مجموعة الأنديز، وأعني بها إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا، تزويد الخبير الاستشاري بما يحتاجه من دعم ومعلومات لإجراء هذه الدراسة.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، يعلق وفدي أهمية خاصة على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وعدم استخدامه في الأغراض العسكرية. ونرحب بقيام تعاون وثيق بين هيئات الأمم المتحدة التي تتناول مسألة نزع السلاح، مثل مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين.

أما تلوث الفضاء الخارجي فهو أيضا موضوع يشغل وفد بلادي. ويقلقنا بصفة خاصة زيادة الحطام الفضائي وبالذات في المدار الثابت بالنسبة للأرض. وهذا الموضوع الذي تناولته اللجنة الفرعية العلمية والتقنية يتطلب أيضا دراسة أكثر تعمقا من جانب اللجنة الفرعية القانونية. ولعله يكون من المفيد أن تعقد حلقة دراسية عن هذا الموضوع تحت رعاية اللجنة الفرعية القانونية في إحدى دوراتها المقبلة.

يعتقد وفدي أنه ينبغي أن تصدر عن اللجنة اشارة واضحة عن الحاجة الى تطوير إطار قانوني ومؤسسي لكل من الفضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض، إطار ينبغي فيه تنسيق المبادئ والمعايير المنظمة للمواضيع المطروحة علينا مع القانون الدولي ككل. وبحكم الطبيعة المادية والخصائص التقنية للمدار الثابت بالنسبة للأرض، نعتقد أنه يستحق معالجة قانونية خاصة، معالجة متميزة تراعي صفاته وخاصياته الفريدة بالنسبة لكوكبنا، بغض النظر عن كونه يشكل أولا لا يشكل جزءا من الفضاء الخارجي. وهذا الموقف ينعكس في تقرير كل من اللجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية.

وبذلك يتوفر لدينا إطار مرجعي مضمون يكفل الوصول والاستخدام الصحيحين المقصورين على الأغراض السلمية وحدها لكل من الفضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض، وذلك لفائدة البشرية جمعاء، مع مراعاة مصالح جميع الدول، وبخاصة الدول التي بسبب افتقارها الى الموارد التقنية والمالية، لم تقم بعد بتطوير مصالحها أو ممارسة حقوقها، على الرغم من موقعها الجغرافي الذي يربطها بالمدار الثابت بالنسبة للأرض.

وبناء على ذلك، يلزم وضع صكوك دولية وتنسيقها مع الصكوك الموجودة أصلا.

إن وفد بلادي يعتبر أن عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ضروري سواء من حيث الجوهر أو من حيث توفيره محفلا، لأن من شأنه أن يكون واحدا من أهم المحافل لعالم ما بعد الحرب الباردة. ونحن نرى في وثيقة الأمانة العامة عرضا واضحا للطريقة التي يمكن أن ينظم بها ذلك المؤتمر. وقد لاحظ وفد بلادي الفقرات ذات الصلة، وبخاصة الفقرتان ٢٨ و ٢٩ من تقرير الأمانة العامة (A/AC.105/575) اللتان تتضمنان بعض العناصر التي تبرر عقد المؤتمر.

ومع هذا، كان وفد بلادي يفضل أن تتناول وثيقة الأمانة العامة بعض الموضوعات الهامة الواردة في الوثيقة التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ (A/AC.105/C.1/L.199). وأشير بشكل خاص إلى موضوع الاختصاص، الذي تقترح مجموعة الـ ٧٧ بشأنه ضرورة إعطاء دفعة أخرى للتطوير التدريجي للقانون الفضائي الدولي، ولا سيما الوصول إلى موارد الفضاء الطبيعية المحدودة واستغلالها واستخدامها على النحو الأمثل، وأيضا فيما يخص علاقته بالقانون البيئي الدولي والقواعد التي تحكم عدم الانتشار والأمن الدولي وتدابير بناء الثقة.

أما عن زيادة عضوية اللجنة، فإن وفد بلادي لا يعارض الفكرة، بشرط أن يحترم معيار التوازن الإقليمي في تشكيل اللجنة.

وفي الختام أود أن أؤيد طلب ممثل اسبانيا المتعلق باستخدام الاسبانية كلغة رسمية، ولا سيما في وثائق وتقارير اللجنة. وبطبيعة الحال فإن هذا من شأنه أن يسهل إلى حد كبير أية عملية تفاوض.

ووفد بلادي يتعهد بمساندة الرئيس وجميع أعضاء المكتب الآخرين بغرض إحراز تقدم حقيقي فيما تسفر عنه هذه الدورة بشأن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

السيد يونوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، نيابة عن الوفد البلغاري، أن أهنئكم - سيدي الرئيس - بمناسبة انتخابكم نائبا لرئيس اللجنة. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن سرورنا إذ نرى السفير هوهنفلنز مرة أخرى رئيسا للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. لقد ترأست النمسا دائما هذه الهيئة؛ كما أن مؤتمري الأمم المتحدة المعنيين باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية عقدا هنا أيضا. والآن وبعد نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي إلى فيينا، تجتمع اللجنة بكاملها للمرة الأولى في هذا المكان، ونود أن نقدم أحر تحياتنا إلى مضيفينا الجدد.

وبلغاريا - باعتبارها عضوا أصليا في لجنة الفضاء الخارجي - مقتنعة باهتمام البشرية المشترك باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتدرك إدراكا تاما أهمية التعاون الدولي في تطوير حكم القانون. وأحد الأهداف الرئيسية التي تسعى بلغاريا في محافل الأمم المتحدة إلى تحقيقها في الفضاء - عن طريق التعاون الدولي - خدمة قضية الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والتفاهم المتبادل في العالم.

اسمحوا لي بأن أستعرض للحظات الحالة في بلغاريا فيما يتعلق بإعادة تنظيم أنشطة البحوث والتطبيقات الفضائية. إن بلغاريا من الرواد في أوروبا الشرقية الوسطى في إعادة تنظيم أنشطتها الفضائية بما يتمشى مع التغيير من اقتصاد موجه توجيها مركزيا إلى اقتصاد السوق الحرة. وبعد دراسة دقيقة لوظائف مختلف الوكالات الفضائية الوطنية في أوروبا وخرائطها التنظيمية، أنشئت وكالة بلغارية للفضاء في عام ١٩٩٣. واستخدمنا وكالة الفضاء النمساوية نموذجا. ووكالة الفضاء البلغارية يراد بها أن تصبح مركزا وطنيا وأن تنسق الأنشطة الفضائية في بلغاريا. ولقد أرست الأسس فعلا لاشتراك الصناعة البلغارية في المشاريع الفضائية وفي الفوائد العرضية.

إن تنسيق الأنشطة الفضائية العلمية والصناعية للدولة في أي بلد ينتعش فيه الاقتصاد ببطء، وبنياته المركزية منهارة - ناهيك عن الحالة الصعبة في البلقان - مهمة مختلفة تماما. إن بلغاريا لن تتخلى عن البحوث الفضائية، لكنها ستقوم ببعض الاختيارات، وتركز على أنشطة مختارة. إن الطموح النبيل الخاص بالاحتفاظ بإمكانيات بلغاريا العلمية والتكنولوجية الفضائية المرتفعة نسبيا لا يمكن أن ينجح بغير مساعدة تلك المنظمات والهيئات مثل هذه اللجنة، والوكالة الفضائية الأوروبية، والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء للولايات المتحدة (ناسا) والوكالات الفضائية الروسية والألمانية والنمساوية وغيرها. وفي هذا الصدد نقدر تقديرا بالغا اتفاقات التعاون الأخيرة الموقعة مع وكالات الفضاء الروسية والألمانية.

وبلغاريا تتطلع إلى المشاركة في برامج الوكالة الفضائية الأوروبية التي ستساعد على التغلب على الفجوة التكنولوجية مع الدول الأعضاء الأكبر، والتي من شأنها أن توفر أساسا لبحوث تكنولوجية متقدمة. إن الوكالة الفضائية الأوروبية جزء من عملية التكامل الأوروبية، ونحن نريد أن نضطلع بدور في تلك العملية.

فيما يتعلق بأعمال اللجنتين الفرعيتين، يسرنا التقدم المحرز في بعض البنود المدرجة في جدولي أعمالهما، وبخاصة تلك المتعلقة باللجنة الفرعية العلمية والتكنولوجية. ونود أن نذكر بشكل خاص العروض المشجعة بشأن موضوع الحطام الفضائي؛ ونتوقع أن نشهد تقدما سريعا بشأن هذا الأمر.

إن الوثائق المتعلقة بعقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية المقدمة في نفس اللجنة الفرعية، تشكل أساسا طيبا لمناقشات خلال الدورة الراهنة.

إن مهمة البشرية جمعاء السعي إلى اتخاذ تدابير لتعزيز المبادرات الدولية للحفاظ على البيئة الفضائية،

والمساعدة في حماية البيئة الأرضية وتحقيق تنمية قابلة للاستدامة. إن العصر الجديد في العلاقات الدولية يمكن من القيام بطائفة من الأنشطة الفضائية الجديدة - بل حتى تحسين فعالية الدبلوماسية الوقائية وأنشطة صنع السلام. وكما قال مسؤول موقر للأمم المتحدة، فإن الفضاء الخارجي لا يزال يشكل مجالا مثاليا للتعاون الدولي، ومن الأهمية أن يستمر هذا التعاون ويوسع نطاقه لخدمة مصالح جميع البلدان.

أود أن أعرب عن أمل وفد بلادي في أن يمارس عمل الدورة الراهنة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في جو بناء وأن تبدي الدول حسن النية والرغبة في التعاون بروح عصرنا. ووفد بلادي على استعداد للمشاركة في تحقيق هذه الغاية.

ونحن نأمل أن تتاح لنا الفرصة للتكلم في وقت لاحق بشأن بنود محددة في جدول الأعمال.

السيد بوروفيس (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء يود الوفد النيجيري أن يشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن سروره إذ يرى السفير هوهنفلنر يتولى مرة أخرى رئاسة اللجنة. إن الثروة التي له من الخبرة والمهارات الواضحة في رئاسة هذه اللجنة بالطريقة الناجحة في الماضي توفر لنا الثقة في أننا مرة أخرى على الطريق نحو مزيد من المنجزات.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه لرئيسي اللجنتين الفرعيتين لقيادتهما الناجحة لدورتيهما في عام ١٩٩٤ ويهنئ أيضا مكتب شؤون الفضاء الخارجي بمناسبة انتقال الأمانة السلس إلى فيينا، الذي لم يقلل من الحضور بأي شكل من الأشكال في هذه الدورة.

إن نيجيريا تدرك، أكثر من أي وقت مضى، دور علم وتكنولوجيا الفضاء في التنمية الوطنية والأنشطة الإنسانية. فالتطورات الجارية في هذا المجال تواصل التأثير، بطريقة أو بأخرى، على التقدم الاجتماعي والتكنولوجي والثقافي لجميع البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، متقدمة النمو أم نامية. لذلك فإن تطبيق علم وتكنولوجيا الفضاء سيضطلع بدور متزايد لا غنى عنه في تطوير البلدان النامية.

إن حكومة نيجيريا تعمل على وضع سياسة وطنية معنية بعلم وتكنولوجيا الفضاء تكون مجزية من حيث التكلفة وتكفل أقصى استغلال للفرص التي تتيحها البرامج الفضائية الحالية للبلدان الأخرى والأمم المتحدة وتطوير القدرات المحلية في مسائل علم وتكنولوجيا الفضاء.

وبما أن المساعدة من البلدان الأخرى والتعاون معها أمران حيويان لبلوغ أهداف السياسة، فإن حكومة نيجيريا ستشجع التعاون الإقليمي والدولي باعتباره سبيلا لتقاسم الأعباء الناجمة عن المشاريع الكبيرة في علم وتكنولوجيا الفضاء. ويسر وفد بلدي أن يفيد في هذا الصدد بأن ثالث حلقة عمل برعاية الأمم المتحدة ووكالة الفضاء الأوروبية عن أساسيات علم الفضاء للبلدان النامية قد أقيمت في نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ كجزء من برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وحلقة العمل التي استضافتها الوكالة الوطنية للبنية التحتية المتصلة بالعلم والهندسة بالنيابة عن حكومة نيجيريا، قد شارك في إقامتها مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، ووكالة الفضاء الأوروبية وحكومة نيجيريا.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، قام المركز الإقليمي للتدريب على أعمال مسح الفضاء الجوي في نيجيريا بتنظيم حلقة عمل عن تطبيق الاستشعار عن بعد في التنمية الوطنية لصانعي السياسة في الوزارات الحكومية والدوائر الوزارية الإضافية.

وقبل نهاية عام ١٩٩٤، ستقوم الوكالة الوطنية للبنية التحتية المتصلة بالعلم والهندسة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، بتنظيم حلقة عمل عن تطبيق الاستشعار عن بعد في الزراعة.

إن وفد بلدي يود أن يغتنم هذه الفرصة مجددا ليؤكد مرة أخرى على استعداد حكومة نيجيريا لاستضافة المركز الإقليمي لتعليم علم وتكنولوجيا الفضاء المقترح إنشاؤه.

إن أحد العناصر التي يتألف منها برنامج الفضاء الذي تتضمنه السياسة الوطنية المعنية بعلم وتكنولوجيا الفضاء هو إقامة مركز وطني للاستشعار عن بعد. وهذا المركز الذي أنشئ في جوس، سيباشر عمله قبل نهاية عام ١٩٩٤ وفي حوزته نظام التحليل العالي لبث

الصور وسيتلقى المعلومات من سواتل NOAA. وسيقوم المركز بتنسيق وتآلف جميع أنشطة الاستشعار عن بعد في البلد، بما في ذلك جعله مقرا للأرشيف المركزي لبيانات الاستشعار عن بعد في نيجيريا. وسيقيم المركز بالتعاون مع المصلحة النيجيرية للأرصاد الجوية، أجهزة استقبال لبيانات الأرصاد الجوية عبر الساتل في أماكن مناسبة في البلد لأغراض العمل والبحث.

ووفد بلدي يحيط علما بتقارير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية عن أعمال دورتها الواحدة والثلاثين، كما وردت في الوثيقة A/AC.105/574، وتقارير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الثالثة والثلاثين، كما وردت في الوثيقة A/AC.105/573. ويسرنا أنه قد تم إحراز تقدم كبير في عدد من البنود المدرجة في جدول الأعمال. ومما يشجع بصفة خاصة أن موضوع الحطام الفضائي ينبغي أن يكون مدرجا في جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. ونحن نعتقد أن القرارات الواردة في الفقرات ٦٩ و٧٠ و٧١ من تقريرها (A/AC.105/571) تمثل تقدما كبيرا نحو وضع استراتيجيات مناسبة ومعقولة ترمي إلى تقليل الأثر المحتمل للحطام الفضائي على البعثات الفضائية في المستقبل إلى الحد الأدنى. كذلك نلاحظ الآراء التي أعرب عنها في اللجنة الفرعية بشأن مسألة الوصول إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض، ونرحب بقرار اللجنتين الفرعيتين بمواصلة المناقشات حول هذه المسألة على أمل التوصل إلى حل مبكر.

ويحيط وفد بلدي علما بالتقرير الذي أعدته أمانة مكتب شؤون الفضاء الخارجي (A/AC.105/575) عن إمكانية عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. إننا نعتقد أن هذا التقرير سيوفر أساسا صالحا للمزيد من المناقشات حول هذا الموضوع. لذلك نتطلع إلى قيام نقاش يكون أكثر استفاضة في هذه الدورة الأمر الذي يؤدي إلى نتيجة مبكرة.

السيد سكوغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه أول مرة تجتمع فيها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في فيينا منذ انتقال مكتب شؤون الفضاء الخارجي. إن استمرار رئاسة السفير هوهنفلنر كفيل باستمرارية أعمال اللجنة. فلنأمل في أن يعزز هذا المقر الجديد أعمالنا، كما تتطلبه المهام والتحديات الجديدة التي نواجهها.

في جدول أعمالنا لهذه الجلسة لدينا عدد من المسائل الهامة. فاسمحوا لي أن أتناول بعضا منها.

إن السويد تؤيد منذ فترة طويلة قيام لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بتناول مسألة الحطام الفضائي، وكنا مرتاحين جدا للقرار الذي اتخذ العام الماضي بإدراج البند في جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. ولقد أثبتت المناقشات الأولية التي أجرتها اللجنة الفرعية أنها مناقشات بنّاءة، ووفد بلدي يؤيد بالكامل التوصية القائلة بأنه ينبغي التركيز بصورة أولية على وضع تقويم علمي وتقني مستفيض للحالة الراهنة، بغية التوصل إلى مفهوم مشترك للمسائل المعنية وتعريف مناسب للمشكلة. وفي هذا العمل، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للجوانب البيئية - الأمر الذي أكدت عليه السويد أيضا في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي أنشئت مؤخرا. وعندما يصبح لدينا مفهوم مشترك يمكن حينئذ فقط أن نقرر إجراء عمل آخر. وكخطوة أولى، يمكن إجراء حصر للتدابير التي اتخذتها الدول الفضائية فعلا بغية التقليل من إيجاد حطام جديد. وبغية جعل هذه المعلومات متوفرة لجميع البلدان، يمكن وضع وتوزيع تصور جيد للقيام بذلك.

لقد انقضى حتى الآن قرابة عامين منذ اعتماد المبادئ المتصلة بمصادر الطاقة النووية، ويجب اعتماد توصية خلال هذه الدورة بشأن تنقيحها. لقد دلت المناقشات في اللجنتين الفرعيتين على ارتياح واسع النطاق للمبادئ في شكلها الحالي، وكان هناك توافق في الآراء على أنه من السابق لأوانه إجراء التنقيح في هذه المرحلة المبكرة. والسويد تشارك الرأي القائل بأن الأولوية ينبغي أن تعطى لتنفيذ المبادئ، وأن التنقيح لا ينبغي إجراؤه إلا عندما نتوصل إلى صيغة تعززها بدرجة كبيرة. وفيما يتعلق بمواصلتنا النظر في هذا البند، لا يزال موقف السويد على حاله من أنه لدى تنقيح المبادئ، من الأهمية بمكان تآلفها مع غيرها من مبادئ السلامة العامة المتصلة بالتعرض للإشعاع الأيوني.

لقد أعربنا سابقا عن موقف منفتح إزاء الاقتراح بتنظيم مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، أكد وفد بلدي على أنه من الضروري إيلاء عناية متأنية لأهداف هذا المؤتمر. يجب أن تكون الغاية واضحة، ويجب أن يتيح وقت انعقاده التخطيط الكافي. ويجب أن ننظر أيضا في مدى توصل هذا

المؤتمر إلى أهداف لا يمكن التوصل إليها، على سبيل المثال، إلا عن طريق العمل المكثف والأكثر تركيزا للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ذاتها.

إننا نرى أن هناك بالتأكيد عددا من المسائل التي تستحق مزيدا من النقاش المتعمق. فبعض هذه المسائل يتناولها تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي في الفضاء. مثلا، كيف يمكن لتكنولوجيا الفضاء أن تستخدم دعما للسلم والأمن الدوليين، وكيف يمكن للأمم المتحدة ذاتها أن تنتفع على أفضل وجه من جوانب التقدم في الفضاء. والمسألة التي تتصف بالأولوية بالنسبة للسويد هي أيضا استخدام تكنولوجيا الفضاء لتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويبدو أنه من المناسب أيضا إيلاء مزيد من النظر لإمكانيات منع الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها.

إن التعاون الدولي ونقل المعرفة العملية ذات الصلة ضروريان من أجل تيسير بناء قدرات أصيلة في البلدان النامية لغايات من بينها التخطيط والأهداف البيئية. والسويد تعترف بما لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية من دور مركزي في هذه العملية، وتواصل تأييد البرنامج بنشاط عن طريق تنظيم دورات تدريبية سنوية في تعليم الاستشعار عن بعد للمعلمين في ستوكهولم وكيرونا. والدورة التدريبية الرابعة منعقدة حاليا ومن المقترح تنظيم دورة خامسة في عام ١٩٩٥.

والآن اسمحوا لي أن أتناول مسألة تحتاج إلى العناية. خلال الدورة الماضية للجنة الفرعية القانونية، بات واضحا لجميع الوفود أن هناك الكثير الذي يمكن عمله لتحسين فاعلية عمل اللجنة الفرعية. إن معظم الدول الأعضاء، وكذلك الأمم المتحدة ذاتها، تواجه ضغوطا اقتصادية قاسية - وهذا أمر ينبغي أن نأخذه في اعتبارنا عند التخطيط لعملنا هنا. وقد اقترح وقف الفريق العامل المعني بمصادر الطاقة النووية التابع للجنة الفرعية القانونية لمدة عام. وفي هذا الضوء، نعتقد أنه من المناسب أن تنظر اللجنة في تقصير دورة العام القادم للجنة الفرعية القانونية لتصبح اسبوعين.

وبغية تحسين فاعلية عملنا داخل اللجنة، ينبغي أن يكون تشكيل هذا المحفل معبرا عن التوزيع الحقيقي للمجتمع الفضائي الدولي. ومن المهم اتاحة الفرصة لإضافة دول تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمتين في هذا المجال. كما نرى أن مناقشتنا هنا، وكذلك في سائر منظمات الأمم المتحدة، يمكن أن تنتفع من التعبير عن طائفة أوسع من الآراء. وكما سبق القول، تتطلع السويد الى انتهاء اللجنة في وقت مبكر من نظر مسألة عضويتها. ونحن نؤيد تأييدا كاملا جهود رئيس اللجنة من أجل التوصل الى حل مقبول عالميا لهذه المسألة الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل لجنة أبحاث الفضاء، السيد سيغفريد باوير.

السيد باوير (لجنة أبحاث الفضاء) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن لجنة أبحاث الفضاء تشعر بسعادة غامرة إذ تخاطب الدورة السابعة والثلاثين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وإذ أتكلم بوصفي ممثلا لأكبر مجموعة دولية من العلماء القائمين بالأبحاث الأساسية في الفضاء، اسمحوا لي أن أعبر عن شعور تفاؤلي. كثيرا ما قيل في الماضي، ربما بشكل غير رسمي أكثر منه بشكل رسمي، أن الدافع الرئيسي وراء برامج أبحاث الفضاء المتقدمة جدا التي تقوم بها العديد من الدول المتقدمة هو المنافسة التي تحركها الحرب الباردة. والآن وبعد مرور ما يقرب من نصف عقد على انتهاء الحرب الباردة يسرني أن يكون بمقدوري القول إن تجربة السنوات القلائل الماضية تشير إلى أن هذا القول المفرط في التبسيط والمطلق بعيد كل البعد عن الواقع، وإنه مما لا سبيل إلى نكرانه أنه وراء تلك العوامل الناشطة مثل السياسة والهيبة تنشط في المجتمع الدولي آليات هامة أخرى تحفز جهود العديد من البلدان. وهذه الآليات تشجع برامج بلدان عديدة على العمل عملا جادا لتحسين فهمها الفكري للكون الذي نعيش فيه، والمكان الذي يوجد فيه بيتنا ألا وهو الأرض.

وعلى الرغم من نقصان التمويل والدعم المالي، فإن المجتمع العلمي الدولي لم يتخل عن خططه الطويلة الأمد الطموحة لاستكشاف الفضاء القريب والكون

البعيد. وإن الآثار السيئة لندرة الموارد وحل بعض المجموعات العلمية التي تجد نفسها في حالة صعبة يعوض عنها بصورة ليست بالقليلة عاملان آخران. الأول، أنه نظرا لبرامج التكنولوجيا المستمرة أصبح عدد من القياسات أقل كلفة من الناحية الفعلية إذا ما حسبنا مفردات المعلومات المتحصلة مقابل كل دولار أنفق. والثاني، أن تحسين المناخ السياسي الدولي ساعد على كسر الحواجز بين المجموعات العلمية في شتى البلدان. ونتيجة لذلك، من الممكن التفكير في مشاريع تعاونية جديدة ومتقدمة تجمع بين الخبرة في مجال معين والمعرفة المتممة للشركاء الجدد للسماح بإحراز قفزات نوعية في الامكانات التكنولوجية وفي تفسير البيانات.

ولجنة أبحاث الفضاء ترحب بهذه الاتجاهات، وهي في الواقع تتطلع قدما إلى الغلة المستمرة من البيانات الجديدة المتحققة من الاستخدام الأفضل للموارد الحالية والأبحاث العلمية الفضائية الجديدة المثيرة المزمع القيام بها في العقد القادم.

وتلاحظ مجموعتنا بارتياح كبير أن عددا من البلدان النامية في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تخطو الآن خطى سريعة صوب المشاركة الفعالة في أبحاث الفضاء. ومؤتمر آسيا والمحيط الهادئ بشأن التعاون المتعدد الأطراف في تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها المعقود هذه السنة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في بانكوك، والقرار المتخذ من جانب المشاركين للعمل من أجل تحقيق مشاركة اكثر ثباتا للبلدان في مسائل أنشطة الفضاء دليل جديد - لو كانت هناك حاجة إلى دليل - على أنه في عشية القرن الحادي والعشرين، أصبحت أنشطة الفضاء تستحوذ على اهتمام قطاع كبير من المجتمع الدولي وهو اهتمام طبيعي وله ما يبرره.

ولجنة أبحاث الفضاء تنظر إلى هذه الاتجاهات الجديدة باهتمام وآمال كبيرة. ونشعر بارتياح بوجه خاص لأن عنصرا قويا وفعالا، وإن كان بحثيا محضا، من هذه الاتجاهات الجديدة قد بدأ يتجلى بشكل أكبر في تنميتنا الداخلية. لقد عقدت في تايباي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر أول حلقة دراسية للجنة أبحاث الفضاء في منطقة جنوب شرق آسيا. ونحن نتطلع إلى المشاركة في الاجتماع العلمي الفضائي ذي الاهتمام الاقليمي الذي تقترحه ايران.

ولجنة أبحاث الفضاء تشعر أيضا بالتشجيع الكبير لأن بعض البلدان الجديدة التي بزغت مؤخرا في أوروبا الوسطى والشرقية عبرت عن الاهتمام بالانضمام الى منظمتنا، ونحن بكل تأكيد سنرحب ترحيبا حارا بأية نوايا تعبر عنها البلدان في منطقتي جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.

والهدف المعرب عنه في البند ٤ ذي الأولوية من جدول الأعمال، "السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية"، هدف تتوخاه دوما لجنة أبحاث الفضاء التي ترى أن هذا الشرط أساسي لأي نشاط علمي حقيقي. ونحن على استعداد للاسهام بمعرفتنا الفنية في جهود المجتمع الدولي في هذا المسعى.

وعلماؤنا، الذين ينتمون إلى أمم ومناطق جغرافية عديدة، ويقومون بدراسة طائفة واسعة جدا من المشاكل ذات الطبيعية النظرية والعملية جدا في آن معا، مؤهلون للتحسب لأخطار الأعمال الطائشة المتهورة في الفضاء، سواء كانت ذات طابع عسكري أو صناعي أو تجاري. وعلماؤنا متحدون في قناعتهم ورغبتهم للعمل مع المجتمع الدولي لمنع وقوع أخطاء فاحشة يصعب تدارك آثارها.

واسمحوا لي أن أضيف ملاحظة شخصية بصفتي رئيسا للجنة الخبراء المعنية بالأنشطة الفضائية التي يمكن أن تضر بالبيئة التابعة للجنة: سنواصل مراقبتنا عن كثب التطورات في الفضاء التي يمكن أن تزعج بيئتنا أو الكواكب المجاورة لنا.

وأتمنى للجنة، بالنيابة عن لجنة أبحاث الفضاء، مداولات مثمرة كل الإثمار خلال هذه الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠